آفاق برلمانية

نشرة توثيقية تعنى بشؤون المجلس التشريعي تصدر عن مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، تشرين ثاني ٢٠٠٠

المجلد ٤
العدد ٥

أين مؤسسة التشريعي من أحداث انتفاضة الأقصى؟

الفصل من جانب واحد: ثواب أم عقاب؟

هل لعبت الصحافة المحلية دورا بارزا في تغطية انتفاضة الاقصى؟

انتفاضة الأقصى مشرقة على الأرض ومشوشة في الخارج

تزاحم الرايات في المسيرات الشعبية: هل هي تكريس للوحدة الوطنية بين الفصائل، أم حرب رايات لكسب الشارع؟

ملف العدد:

انتفاضة الأقصى وأبعاد المستقبل!!

افتتاحية

ما كشفت عنه الانتفاضة

لقد بينت الانتفاضة عيوباً وثغرات كبيرة وفي أكثر من نطاق، كما أظهرت عجزاً عن القيام بمهام حيوية مطلوبة، إما لأغراض استمرارها، أو لأغراض تعزيز العمل المطلوب لتحقيق الأهداف.

فقد بان بوضوح أن الاقتصاد هو العصب الحساس لاستمرار الانتفاضة، إذ بلغ عدد العاطلين عن العمل مع نهاية النصف الأول من تشرين الثاني – نوفمبر حوالي ربع مليون شخص حسب تقديرات وزارة الاقتصاد والتجارة، وهو تقريبا نصف عدد القوة الفلسطينية العاملة.

وصحيح أن اتفاقيات باريس الاقتصادية التي يشكو منها الجميع، بمن فيهم من فاوض على بنودها، وضعت قيوداً عدة ومكبلات جمة، لكنها كما قال الدكتور محمد اشتيه في محاضرة في رام الله مؤخرا، تركت هامشا للاستقلال الاقتصادي عن اسرائيل ولكن لم يجر استعمالها بسبب تفضيل المصالح الخاصة على الصالح العام، وهو ما ندفع ثمنه الآن.

وبان بوضوح أيضا قصور الأداء الإعلامي الفلسطيني خلال الأحداث وفقدانه للمبادرة وللخط الإعلامي الرسمي. فلا يوجد مكتب حكومي لإعطاء المعلومات الرسمية حول موضوعات مختلفة، بما في ذلك أعداد الجرحى والشهداء الذين تتضارب الأرقام حولهم الى درجة تبرز فوضى تنظيمية محرجة. ولا يوجد ناطق بلسان الحكومة، ولا خط إعلامي واضح، وأصبحنا في موقع الدفاع نتفاعل مع كل هجمة إعلامية يصوبها العدو بانتظار الهجمة القادمة.

وأبرزت الانتفاضة أيضا غياب إجابات لأسئلة عدة لدى المواطن بسبب وجود فراغ قيادي يوفر إيضاحات وإرشادات حول الاستعدادات اللازمة للاستمرار والأدوار المختلفة لفئات المجتمع. فالمواطن يريد أن يعرف ما إذا كان هناك تخطيط من أي نوع للتخفيف من الأزمة الاقتصادية والى من يتوجه، كما يريد أن يعرف ما هي الأهداف السياسية للانتفاضة وكم ستطول حتى يستعد لذلك، ويريد أن يعرف أي نوع من المعارك نخوض وكيف يمكن أن يتفاعل إيجابا مع الوضع الحالي بدلاً من أن يكون مراقبا للحدث كما هو الحال عند الغالبية من المواطنين العاديين.

وأظهرت الانتفاضة أيضا الحاجة لوجود أحزاب لها قاعدة جماهيرية، لا لأحزاب على الورق تتسابق لرفع الاعلام في المظاهرات، أحزاب تسهم في تعبئة الفراغ الذي لمسه الناس، أحزاب لها برنامج سياسي واقعي دون أن تتخلى عن مطالب القرار الوطني كما حددت في دورة المجلس الوطني في الجزائر في عام ١٩٩٨.

ولكن، ربما أهم حاجة أبرزتها الانتفاضة تكمن في أنه لا يمكن في عالم اليوم تفعيل المجتمع لتحقيق أهدافه الوطنية دون مأسسة لبنية الدولة ودون وجود آليات للمحاسبة والمساءلة للتأكد من أن هذه البنية تخدم الأغراض المجتمعية المعلن عنها. وفي هذا السياق، كشفت الانتفاضة بوضوح تام أن المجالس التمثيلية سواء كان ذلك في المجلس التشريعي، أو المركزي، أو الوطني، لا دور لها ولا حول أو قوة أو فعل.

ولعل أهم عبرة يمكن استخلاصها من هذا الوضع هي أن العلاقة بين الديمقراطي والوطني، هي علاقة تلازم وثيق بحيث لا يمكن تحقيق الأهداف الوطنية دون إجراء تعديلات أساسية في بنية النظام الفلسطيني، السياسي والإداري والقانوني، بما يخدم الأهداف المرجوة.

Parliamentary Horizons, a documentary newsletter published by Muwatin, The Palestinian Institute for the Study of Democracy, vol.4, no.5, Nov. 2000
Published in co-operation with the Heinrich Boell Foundation

انتفاضة الأقصى وأبعاد المستقبل!!

أبو علي مصطفى: لا بد من منهجية جديدة
أبو ليلى: المعركة طويلة
طلب الصانع: بدون سلام في نابلس، لا سلام في يافا

قيَّم عدد من السياسيين والمفكرين انتفاضة الأقصى وأسبابها واحتمالات استمرارها وأبعادها.

ورأى اغلبهم ان هذه الانتفاضة اكتسبت بعدا شعبيا اكثر من الهبات السابقة، كما استطاعت حشد حركة تضامن عربية وعالمية واسعة النطاق.

لم تكن انتفاضة الأقصى التي تفجرت بعد فشل مفاوضات كامب ديفيد حول الوضع النهائي، شبيهة بالهبات التي رافقت عمليات التفاوض في مراحلها المختلفة سواء من حيث مداها الزمني أو من حيث شمولها لمناطق مختلفة، أو من حيث ما رافقها من تحركات شعبية عربية داعمة لها. ورغم أن هبة النفق قد شهدت مواجهات واشتباكات مسلحة الا انها لم تمتلك زخم الانتفاضة الحالية وبعدها الإقليمي. حتى وإن كان السبب المباشر وراء الحدثين هو القدس وما تمثله في الوجدان الشعبي والسياسي الفلسطيني والعربي والإسلامي.

فقد شملت الانتفاضة الحالية كافة المدن الرئيسة في الضفة والقطاع وامتدت إلى مناطق عام ١٩٤٨. ودفع شمولها لمختلف المناطق، وإفراط جيش الاحتلال الإسرائيلي في استخدام قوة القمع لها إلى تحركات شعبية في مختلف البلدان العربية. هذه التحركات أجبرت الحكومات العربية على تقريب موعد مؤتمر القمة الذي كان مطروحا للانعقاد في شهر كانون الأول او الثاني القادمين.

وقد تركز بعد الهبة في البداية على مقاومة عفوية لدخول شارون إلى الحرم القدسي. وتصاعدت فيما بعد باتجاه طرح موضوع المستقبل الفلسطيني برمته. خصوصا بعد فشل مفاوضات كامب ديفيد، وعجز العملية التفاوضية عن الوصول إلى حلول او اتفاقات إطار جزئية، حيث تمس مواضيع التفاوض ثوابت وطنية فلسطينية يصعب تجاوزها، كما تمثل خطوطا حمراء إسرائيلية تشكل إجماعا صهيونيا عليها.

وتميزت الانتفاضة الحالية بأنها استطاعت تقريب السلطة الوطنية من قوى المعارضة، وأظهرت وحدة شعبية في وجه التعنت الإسرائيلي وقوة قمعه. من جهة أخرى، أظهرت تعاونا وتنسيقا كاملين بين المستوطنين وسلطات الاحتلال الإسرائيلي. وأطلقت يدهم في الهجوم على التجمعات السكنية العربية المحاذية للمستوطنات، في ظل محاولات ايهود باراك إنقاذ حكومته التي باتت تفتقر لأغلبية برلمانية بعد انسحاب شاس ودافيد ليفي وقوى أخرى منها، الأمر الذي دفعه للتوجه نحو القطب الآخر وهو حزب الليكود لتشكيل حكومة ائتلاف قومي، لها متطلباتها وشروطها السياسية خاصة فيما يتعلق بالمسار الفلسطيني.

على الصعيد الوطني الفلسطيني:

أبو علي مصطفى: لابد من منهجية جديدة ومؤسسة فاعلة

يصف أبو علي مصطفى، الأمين العام للجبهة الشعبية، الانتفاضة الحالية بالحدث النوعي في الحياة السياسية الفلسطينية. ويقول: "اصبح من الضرورة بمكان النظر بجدية إلى ما كنا عليه قبل الانتفاضة، وما نحن فيه الآن. فقد نشرت الاتفاقات السابقة مع الإسرائيليين مناخات من الوهم بأن المسار التفاوضي القائم كفيل بالوصول إلى الأهداف الوطنية. وقد برر على أساس هذا الوهم تأجيل القضايا المصيرية، وهنا اخفق الرهان على الزمن وعلى ديناميات مسار التفاوض لتتجسد الحقائق المرة للفكر الصهيوني ولتدخل العملية التفاوضية برمتها في المأزق الذي دارت حوله كل المفاوضات العقيمة وتكرار التفاوض على المتفاوض عليه".

ويرى أبو علي ان الانتفاضة الجديدة نقلت تجسيد السيادة الوطنية الكاملة من الشعار إلى الإمكانية الواقعية حيث ان المانع لذلك هو وجود الاحتلال الذي يسعى إلى حصر هذه السيادة في كانتونات. وبهذا فان إمكانية تجسيد السيادة كحق فلسطيني بات مربوطا بإدامة العملية النضالية وفق ما تفرضه المتغيرات من أشكال مختلفة للنضال، تحاول تنفيذ قرارات الشرعية الدولية وليس التفاوض عليها.

ويدعو أبو علي إلى إنهاء الوضع القائم على الصعيد السياسي (الاستراتيجية التفاوضية الفلسطينية) بما ينهي التفرد الأميركي، باتجاه تفعيل الإطار الدولي المسؤول عن تنفيذ

القرارات الدولية. كما يدعو إلى تفعيل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، وتفعيل التواصل الحيوي والميداني بين القيادة السياسية والشعب. وحول آليات عمل السلطة الوطنية في ظل الانتفاضة، يرى أبو علي ان عليها ان توثق الربط بين الوطني التحرري والبنائي من خلال تعزيز دمقرطة المؤسسات وإعادة صياغة النظام السياسي بما يخدم العملية النضالية.

مصطفى البرغوثي: انها انتفاضة الاستقلال، لا تحسين شروط التفاوض

يرى د. مصطفى البرغوثي، عضو الأمانة العامة لحزب الشعب الفلسطيني، ان الانتفاضة الحالية هي حتمية كحتمية انهيار أوسلو، حيث سبقها مقدمات لم تستثمر سياسيا. وهي تعبر عن نفاذ صبر الشعب الفلسطيني حيال إفشال نتائج الهبات السابقة على طاولة المفاوضات. وأكد البرغوثي على ان الانتفاضة جاءت لتكشف أوهاما سادت حول إمكانية قيام دولة كانتونات، او تمرير سياسة الفصل الديموغرافي بدلا من الفصل الجغرافي، او وهم بقاء المستوطنات في ظل السلام، ووهم تبادل الأراضي كمقايضة لبقائها، او أوهام تتعلق بالاحتلال الانتقائي وإمكانية فتح الحلول الجزئية لعملية التطبيع مع العالم العربي.

ويوضح د. مصطفى البرغوثي ان الانتفاضة هي متغير نوعي استراتيجي وليس مجرد هبة تكتيكية لتحسين شروط التفاوض في مسار ثبت انهياره. فقد فرضت الانتفاضة الجديدة القاسم الوطني المشترك، ونفور الجمهور من الصراع الفئوي وشكلت فرصة لإنهاء الانقسام السياسي. كما أثبتت ان القضية الفلسطينية هي أداة الاستقرار في المنطقة العربية، عدا عن انها ومن خلال وسائل الإعلام الحديثة استطاعت ان تحرك الجماهير العربية التي فرضت على حكامها عقد القمة العربية.

وأشار د. البرغوثي إلى تغيرات محتملة، منها توحد الجماهير الوطنية في الوطن والشتات حول القاسم الوطني المشترك، والى تغير في الموقف الدولي تجاه القضية الفلسطينية وممارسات الاحتلال لصالح عدالة القضية الفلسطينية. كما ان أهم صعوبة باتت تعترض هذا التغير ليس فقط النشاط الصهيوني في الغرب والذهنية التعصبية الغربية، وإنما سيادة وهم هناك بأن سلاما قد تحقق في المنطقة. فيما أشار أيضا إلى تحول خطير في الشارع الإسرائيلي باتجاه اليمينية والتطرف العنصري، تقوده حكومة ومعارضة ذات أصول عسكرية فيما النخبة السياسية المدنية مهمشة.

ووصف البرغوثي الانتفاضة الحالية بأنها حالة نوعية وليست مجرد اشتباكات على الحواجز. وتهدف إلى إنهاء الاحتلال وقيام الدولة وليس تحسين شروط التفاوض. بمعنى ان الخلاف الآن بات حول مضمون ونوعية الدولة الفلسطينية وليس حول شكلها او اسمها.

وبَيّن البرغوثي ان الانتفاضة يجب ان تتحرك على أربع جبهات، هي الجبهة الداخلية الفلسطينية والجبهات العربية والدولية والإسرائيلية. وعلى صعيد الجبهة الداخلية، أشار البرغوثي الى حالة فراغ قيادي سادت في خضم الانتفاضة. فالقيادة السياسية الفلسطينية عاشت تحت ضغط مزدوج: الأول داخلي يقوم على فعل الجماهير الانتفاضي، والثاني خارجي يقوم على الضغوطات العربية والدولية التي تكللت بعقد قمة شرم الشيخ. ويضيف: "لقد افتقدت الانتفاضة الشعار السياسي الناظم لها والى أهداف معلنة من القيادة السياسية. كما افتقرت كذلك إلى آليات وبرنامج وطني وخطاب سياسي واضح ومحدد تصطف حوله الجماهير". ويحذر البرغوثي من خطورة العودة إلى المسار التفاوضي السابق والذي يعتبر سببا كافيا لإجهاض الانتفاضة. ويدعو إلى إطار مرجعي جديد للتفاوض ينهي التفرد الأميركي ويهدف إلى تطبيق قرارات الشرعية الدولية وليس التفاوض بشأنها.

ويرى البرغوثي انه في ظل النضال الانتفاضي لا بد من الالتفات للجبهة الداخلية من ناحية تكريس طابعها الشعبي الشامل وإدامتها. إضافة إلى ضرورة تطوير برنامج وطني للتغيير الداخلي في عمل المؤسسات الوطنية من اللجنة التنفيذية إلى الموئسات التنفيذية في السلطة الوطنية مرورا بالمؤسسات التشريعية الفلسطينية المختلفة. الأمر الذي يؤدي إلى خلق دمقرطة شاملة للحياة الفلسطينية، ويعزز المشاركة الشعبية ويخدم البعد النضالي الحالي. ولم يحدد د. البرغوثي موقفا واضحا من إعلان تجسيد السيادة، فيما نادى بضرورة استمرار الانتفاضة حتى تحقيق الاستقلال.

أبو ليلى: المعركة طويلة وتحتاج لترتيب شامل لأوضاع المجتمع

يؤكد أبو ليلى، عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية، ما اتفق عليه كل من أبو علي مصطفى ود. مصطفى البرغوثي، بأن الانتفاضة جاءت نتيجة انهيار العملية التفاوضية بعد ان عانت أزمة متراكمة. ويقول: "لقد جاءت الانتفاضة نتيجة لمأزق مسار التفاوض الفلسطيني المستند إلى مرجعية اتفاق أوسلو. وهو ما عبر عنه فشل مفاوضات كامب ديفيد نتيجة محاولات فرض الرؤية الإسرائيلية الأميركية للحل النهائي على الشعب

الفلسطيني وعدم اعترافهم بالحد الأدنى للحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني". ويبين أبو ليلى ان هدف الانتفاضة لا يمكن ان يكون دون التسليم بالحد الأدنى للحقوق الوطنية الفلسطينية المتمثلة في العودة والدولة وعاصمتها القدس وحدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧. ويرى ان الانتفاضة لا تنفي إمكانية استئناف العملية التفاوضية لكنها قبرت الشروط والأطر التفاوضية السابقة. كما وضعت الانتفاضة بفعلها الميداني شروطا جديدة تتطلب أطرا جديدة تنهي التفرد الأميركي وتنفذ القرارات الدولية بشأن القضية الفلسطينية.

ويرى ان استحقاقات الانتفاضة الحالية الأساسية تتمثل في إعطائها مزيدا من الزخم بتعميق الوحدة الميدانية وهذه منجزة، وتعميق الوحدة الوطنية التي بدأت من خلال تشكيل لجنة القوى الوطنية والإسلامية في الضفة والقطاع التي تنسق مع منظمة التحرير الفلسطينية.

ويدعو أبو ليلى إلى النظر للانتفاضة الحالية كعملية طويلة تحتاج إلى ترتيب أوضاع المجتمع الفلسطيني اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، بما يتطلب خطة شاملة لمعالجة الشلل الاقتصادي الناتج عن الحصار، وتنظيم العملية التربوية.

أما على المستوى السياسي، فيدعو إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية تعلن تجسيد السيادة على الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها القدس. وتمارس هذه الحكومة دورها في الإعداد لإعادة بناء المؤسسات الوطنية للدولة على مختلف الأصعدة عبر تشكيل المرجعيات السياسية والقانونية. الأمر الذي يتطلب ان يعلن المجلس المركزي الفلسطيني عن سريان مفعول وثيقة إعلان الاستقلال التي اقرها المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر عام ١٩٨٨.

ويقلل أبو ليلى من مخاطر إعلان تجسيد السيادة بقوله: "ما يجري اليوم من حصار ومن تشديد للقمع وصل حد القصف يشكل الحالة النوعية القصوى التي يمكن ان يمارسها الاحتلال ضد شعبنا. ويرى أن أي تصعيد إسرائيلي إضافي سيكون تصعيدا كميا، وإمعانا في الوحشية التي ستزيد من عزلته الدولية".

رأفت: المطلب المباشر هو تأمين الحماية الدولية

يحدد صالح رأفت، الأمين العام لحزب الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني- فدا، السبب الرئيس لاندلاع انتفاضة الأقصى باستمرار الاحتلال، ومحاولات أميركا وإسرائيل فرض رؤيتهما للحل النهائي في المفاوضات الأخيرة التي دارت في كامب ديفيد، خاصة في موضوع مدينة القدس. ويرى ان استفزاز شارون لمشاعر الفلسطينيين والعرب لم يكن سوى شرارة أشعلت البيدر.

ويقول صالح رأفت: "ان أية محاولة لتجاهل الأسباب الحقيقية لاندلاع الانتفاضة لن توقفها بل ستؤدي إلى استمرارها. فقد قبرت الانتفاضة إلى غير رجعة الشروط والأطر السابقة للتفاوض. وقد دخلت عملية التفاوض مرحلة جديدة، تتطلب شروطا وأطرا جديدة تنهي الانحياز الأميركي لإسرائيل من خلال وجود مرجعية جديدة من أطراف متعددة".

وأضاف رأفت: "الهدف المباشر لاستمرار الانتفاضة هو تأمين الحماية الدولية للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، وتشكيل لجنة تحقيق دولية لتحديد مسؤولية إسرائيل عن الاحداث، وتشكيل محكمة دولية للمتسببين المباشرين فيها وفي أعمال القتل المتعمد للفلسطينيين". وأضاف ان ذلك ربما يتكلل بتوفير قوات دولية تحضر للأراضي الفلسطينية يكون تواجدها في المناطق التي تقع ضمن السيادة الفلسطينية المفترضة في حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧.

ويرى صالح رأفت ان المطلوب حاليا هو تنفيذ قرارات مجلس الأمن وتجسيد السيادة الفلسطينية عبر سلسلة من الإجراءات التحضيرية مثل الإسراع في إنجاز الإعلان الدستوري ووضع قانون انتخابات جديد لبرلمان فلسطيني يضمن التعددية، وتقديم طلب عضوية لدولة فلسطين في الأمم المتحدة.

وأشار رأفت إلى بعض المظاهر التي رافقت حالة فرض الحصار والتي يجب التصدي لها، مثل إقدام بعض أرباب العمل على فصل عمال وموظفين، منوها إلى إيجابية الدور الذي بادرت إليه غرفة تجارة الخليل، حيث ناقشت هذا الموضوع ووصلت إلى اقتراحات لحلول طارئة.

وحول مخاطر إعلان تجسيد السيادة، قال رأفت ان ذلك قيد الدرس في المستويات الوطنية العليا. فيما يجب ان يراعى في ذلك عدم وجود تواريخ ملزمة لهذا الإعلان وربط ذلك بالظروف والمستجدات. ويقلل رأفت من أهمية رد الفعل الإسرائيلي تجاه هذا الإعلان، فيما يؤكد على تشكيل حكومة وحدة وطنية.

على صعيد فلسطينيي ١٩٤٨

منذ يوم الأرض عام ١٩٧٦، لم تشهد مناطق العام ١٩٤٨ والأقلية العربية الفلسطينية هناك، حالة نهوض كالتي جرت في انتفاضة الأقصى. فقد تعدت الأعمال التي بادر إليها فلسطينيو ٤٨ حالة التضامن إلى حالة المشاركة للشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع والقدس. ونالهم من القمع ما نال مواطني

الضفة والقطاع. فقد تعاملت معهم حكومة إسرائيل كأعداء. واستخدمت ضدهم الرصاص الحي الذي أودى بحياة ١٤ شهيدا من المثلث والجليل. وأطلقت الحكومة الشارع اليهودي ليمارس عربدته على المواطنين العرب في حملة عنصرية وضعت أسئلة كبيرة حول جدوى شعار المساواة.

واجمع كل من القادة السياسيين الفلسطينيين في الضفة والقطاع على ان مشاركة فلسطينيي٤٨ في الانتفاضة شكلت متغيرا جوهريا من متغيرات الانتفاضة الحالية، لتقول ان على ارض فلسطين التاريخية يوجد الآن اكثر من حوالي ٤ ملايين نسمة، يشكلون تقريبا نصف الشعب الفلسطيني، و يقاربون عدد اليهود المقيمين في هذه الوحدة الجغرافية.

فقد ألهب مشاعر هذه الأقلية تعرض المقدسات لخطر التهويد إضافة إلى شدة القمع الصهيوني للانتفاضة. وحركت فيهم مشاعر الغضب مترافقا مع ذلك إرث التمييز العنصري وسوء الأوضاع الاقتصادية التي تعيشها هذه الأقلية في ظل حكومة وعدت بالسلام والرخاء ولم تحقق أياً منهما.

وقد أدت مشاركة فلسطينيي ١٩٤٨ في الأحداث الأخيرة إلى كشف الطابع العنصري للدولة العبرية وللعبرانيين. حيث لم يحتملا هذا المستوى من الأداء الفلسطيني المعبّر عن الانتماء القومي لهذه الجماهير، مما دفعها إلى إبداء العداء السافر الذي طالما تغطى بأقنعة ليبرالية.

محاميد: يجب ان ترتقي المؤسسات إلى مستوى الأحداث

النائب في الكنيست الإسرائيلي، هاشم محاميد من القائمة العربية الموحدة، يقيم الوضع في الشارع داخل الخط الأخضر بأنه خطير وقاس في نفس الوقت. فعلى صعيد الشارع العبري، فان الوضع خطير حيث يسير هذا الشارع نحو مزيد من التطرف والعنصرية اليمينية، وان الشارع العربي مقبل على فترة صعبة وقاسية مما يؤدي إلى صعوبة كبيرة في التعايش بين الشارعين.

ويقول محاميد: "في ضوء ما جرى من أحداث، ومن شدة قمع للمتظاهرين العرب، وانفلات الشارع العنصري اليهودي اصبح التعايش بين العرب واليهود داخل الخط الأخضر أمرا صعبا. ولا يمكن ان يعود الوضع إلى ما كان عليه قبل الأحداث". وأضاف: "بعد ان أبدى الشباب العربي هذا الاستعداد للشهادة دفاعا عن كرامتهم القومية واحترام الآخرين لهم، فان نقلة كبيرة قد حصلت في وعي هذا الجيل الجديد لا يمكن ان تعود إلى الوراء".

ويرى هاشم محاميد ان الدولة العبرية قد أسقطت بعنفها الدموي موضوعة المواطنة عن الأقلية العربية في إسرائيل، وأنها أعفت العرب من الشعور بالذنب عند وصف الدولة بأنها ليست دولتهم وبأنها مفروضة عليهم. وانتقد هاشم محاميد المؤسسات العربية القائمة داخل الخط الأخضر، ووصف فعلها بأنه دون مستوى الأحداث وطالبها بأن ترتقي إلى مستوى الدم الذي سال. فيما أشار إلى ضرورة تشكيل مؤتمر عربي عام داخل الخط الأخضر يصبح ممثلا حقيقيا وديمقراطيا للجماهير العربية الفلسطينية في الجليل والمثلث والنقب والمدن المختلطة. وبين محاميد ان هناك إجماع على ضرورة هذا الأمر وحول نقاط برامجية أساسية توحد الجميع، وان الفرصة الآن باتت متاحة لإخراج هذه الفكرة إلى حيز الوجود.

ولا يعوّل النائب محاميد على الصراع الداخلي بين الأحزاب الصهيونية. ويرى ان الفوارق بين باراك وشارون وحتى نتانياهو قد تلاشت. ويرى أن محاولات باراك الائتلاف مع شارون هي محاولات للالتقاء ضد نتانياهو الصاعد من جديد، وان الشارع اليهودي إذا ما انتخب في المستقبل لن ينتخب الصورة بل سينتخب الأصل قاصدا بذلك نتانياهو.

وحذر محاميد من ان شارون إذا ما عاد إلى السلطة سيفعل الكثير ضد العرب مستغلا سمعته كرجل حرب ومجازر، حيث تسهل له هذه السمعة استخدام شتى أنواع القوة ضد العرب الفلسطينيين سواء داخل الخط الأخضر او في الضفة والقطاع.

طلب الصانع : بدون سلام في نابلس، لا سلام في يافا

وصف النائب طلب الصانع من القائمة العربية الموحدة، سياسة باراك القمعية ضد الأقلية العربية الفلسطينية داخل الخط الأخضر بأنها تنبع من الإجماع الصهيوني. ودلل على ذلك ب"الصمت الرهيب لليسار الصهيوني". وقال: "ما يمارس ضد الأقلية العربية الفلسطينية من عنف وتمييز يعبر عن عقلية إسرائيلية حقيقية وغير مغلفة. وهي ناتجة عن المفهوم الإسرائيلي السائد عن السلام والصورة التي يراها الإسرائيليون له، باعتباره سلام من منظور الإخضاع". وأشار الصانع إلى ان محاولات باراك الخروج من مأزقه البرلماني الحالي بالتحالف مع شارون لا يضيف متغيرات جديدة إلى السياسة الإسرائيلية. وأضاف: "باراك يعمل اكثر مما يمكن ان يعمله اليمين، ويحظى بتأييد هذا اليمين في كل خطوة. أما شارون، فسيكون ثورا ملجما في عمله. وهذا يعني ان باراك يمثل إجماعا اكثر في تنفيذ سياسة يمينية". وقال الصانع: "ان إسرائيل من خلال إجماعها لا تريد أغلبية عربية بين البحر والنهر. وهي تنظر في هذا الموضوع إلى فلسطين التاريخية

حتى الآن، ولا تنظر إلى حدود دولية لها او الى فصل جغرافي حقيقي بين كيانين سياسيين".

ووصف الصانع هبة فلسطينيي ٤٨ ضد السياسة الإسرائيلية بأنها لا تعبر عن تضامن عن بعد، بل هي هبة تعبر عن انتماء مباشر للشعب والمقدسات. وأضاف: "بدون سلام في نابلس والقدس لا سلام في يافا والناصرة". وبين الصانع ان الأساليب النضالية في مواجهة السياسة الإسرائيلية تختلف من موقع إلى آخر، وتتحدد بظروف الموقع. كما أن أساليب النضال تتغير حسب هذه الظروف. مشيرا إلى ان الارتباط الرسمي العربي اليومي المفروض والعالي بالمؤسسة الإسرائيلية يحد من الإمكانات النضالية.

وعبر الصانع، الذي حضر اجتماع باراك مع ممثلي لجنة المتابعة العربية، عن عدم رضاه عن المؤسسات العربية في الداخل. وينادي بضرورة إعادة بناء هذه المؤسسات وبناء مقومات خاصة تعبر عن الخصوصية القومية للجماهير العربية داخل الخط الأخضر. وقال الصانع: "ان الدولة العبرية قد استعْدَت جزءا مهما من مواطنيها، وان هذا الاستعداء هو لسياسة الدولة ويمكن ان يتطور في ضوء النمو العنصري إلى عداء للدولة ذاتها".

عزمي بشارة: انهيار الليبرالية على حدود المسألة القومية

وصف النائب العربي عزمي بشارة من التجمع الوطني الديمقراطي، السياسة الإسرائيلية ضد العرب الفلسطينيين سواء داخل الخط الأخضر او خارجه بأنها سياسة تقوم على الإخضاع من منطق القوة. وأشار إلى أن الانتفاضة الأخيرة قد كشفت عن ولادة نظام "أبارتهايد" عنصري في فلسطين التاريخية يجمع فلسطينيي ٤٨ وفلسطينيي الضفة والقطاع معا. ويتجلى ذلك من خلال عدم القبول بالفصل الجغرافي بشكل واضح من قبل الطرف الإسرائيلي الذي يسعى بالقوة لفرض تصوره للحل الدائم الذي هو غير عادل. وان هذا الحل غير العادل هو غير دائم موضوعيا. وبالتالي فان ما يجري على الأرض هو فصل عنصري بين العرب واليهود على ارض فلسطين التاريخية من خلال فرض دولة كانتونات في الضفة وغزة، تتحكم فيها إسرائيل من نواحي متعددة ومهمة. وهذا يعني الانتقاص من السيادة ورموزها الأساسية على الأرض والاكتفاء بمظاهر سيادة مؤسسية.

وقال د. بشارة: "ان ليبرالية الحكم الصهيوني قد انهارت عند حدود المسألة القومية. وهذه الليبرالية لا تصل إلى الحقوق القومية للأقلية العربية في إسرائيل، بل انها تنتهي ليبدأ العنف لإخضاع هذه الأقلية. هذا العنف الذي لم يعد عنف المؤسسة الحاكمة فقط، بل انه يتفشى في أوساط الشارع اليهودي الذي يتعزز ميله اليميني العنصري، وهو ما كشفته أحداث الناصرة".

وأضاف د. بشارة: "ان ما صنعته الهبة الأخيرة، والتي تمت على خلفية الشعور بالهوية القومية والانتماء القومي العربي، من نقلة في مزاج ووعي الجماهير العربية خلال أيام، كان يحتاج سنوات من العمل الحزبي والجماهيري لتصنعه. وهذه ميزة وإيجابية عززت من دور هذه الجماهير في الصراع من اجل القضية الفلسطينية".

ويرى د. بشارة ان المعوقات الأساسية لتطور عملية النهوض الجماهيري لفلسطينيي ١٩٤٨ باتجاه مطالب قومية هو فقدان هذا الجزء من الشعب الفلسطيني لمقومات اقتصادية ذاتية تجعله قادرا على الصمود. فهو على هذا الصعيد عميق الارتباط بالبنية الاقتصادية الإسرائيلية التي انبنت على أرضية تجريد العربي من مقومات بناء اقتصاد آخر. بالإضافة إلى غياب مؤسسات عربية فاعلة على المستوى الثقافي. كذلك يلعب غياب جامعة عربية، او منهاج تعليمي عربي مستقل عن المنهاج الصهيوني دوره في إعاقة عملية النهوض.

ويصف د. بشارة المؤسسات التمثيلية العربية القائمة بأنها لا زالت دون الحد الأدنى لتشكيل قيادة عربية تمثل هموم جماهير فلسطينيي ٤٨. وان هذه الهيئات بحاجة إلى إعادة بناء وفق مفاهيم جديدة تختلف عن الأسس التي قامت عليها.

ويحلل د. بشارة الموقف الإسرائيلي الحالي بأنه عملية شن حرب. وهواستمرار بوسائل أخرى لمفاوضات كامب ديفيد التي وصلت إلى طريق مسدود نتيجة فشل توقعات الجانب الإسرائيلي والأميركي عن الموقف الفلسطيني الذي رفض التخلي عن الثوابت والخضوع للإملاءات والشروط الأميركية الإسرائيلية.

ويقول د. بشارة: "الطرف الإسرائيلي لم يدرك مدى جدية الطرف الفلسطيني في تمسكه بالثوابت التي تشكل الشرعية الفلسطينية، وأن هناك نوع من التلاحم الشعبي والرسمي الفلسطيني حول هذه الثوابت. الأمر الذي نسف إمكانيات قبول إملاءات باراك في مفاوضات كامب ديفيد". وأشار د.بشارة إلى أن الطرف الإسرائيلي المتمثل بحكومة باراك التي لم تخرج عن الإجماع الصهيوني القائم على "اللاءات الأربع" لم يستطع تقبل هذا الموقف الفلسطيني. وهذا جعله يفكر باستخدام القوة. وبغض النظر عن المبررات التي أشعلت

الانتفاضة، فالمقارنة بين انتفاضة عام ١٩٨٧ وهذه الانتفاضة تشير إلى ان الهبة الشعبية جاءت بعد فشل دبلوماسي ومحاولات تهميش للقضية الفلسطينية.

ويرى د. بشارة ان باراك لجأ للتصور الأمني لمعالجة الانتفاضة. وهو بذلك اقرب إلى شارون منه إلى يوسي بيلين. وليس غريبا ان يلجأ باراك إلى القمع الشديد للانتفاضة محاولا تقصير أمدها، حيث استفاد من خطأ رابين الذي أطلق سياسة تكسير العظام وهي سياسة أدت إلى إطالة أمد انتفاضة عام ١٩٨٧.

ويحذر د. عزمي بشارة من مخاطر الاستعجال في إعلان بسط السيادة الفلسطينية على الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث يحمل هذا الاستعجال مخاطر الوقوع مرة أخرى في الفخ الإسرائيلي الذي يرغب في هذا الإجراء الذي يسهل عليه فرض خياراته المستقبلية.

فلسطينيو الضفة والقطاع يثمنون الدور

ثمنت القيادات السياسية الفلسطينية في الضفة والقطاع الدور الذي لعبته الجماهير الفلسطينية داخل الخط الأخضر، ونظرت إليه بأهمية من زوايا مختلفة. ففي حين نظر إليه د. مصطفى البرغوثي على أنه جزء من الصراع في حدود دولة إسرائيل في ظل غياب معسكر السلام الإسرائيلي، نظر إليه أبو علي مصطفى كجزء من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي عبر عن وحدة الشعب الفلسطيني. كما نظر إليه كل من أبو ليلى وصالح رأفت كتعبير سياسي مهم أدى إلى تعميق القمع لهذه الأقلية.

وبين د. محمد سيد سعيد، مدير مركز القاهرة لحقوق الانسان، ان هبة فلسطينيي٤٨ تشكل متغيرا مهما ومتميزا في الانتفاضة الأخيرة يجب الانتباه له سواء باعتبارها هبة فلسطينية صرفة او بكونها تتم داخل الدولة العبرية.

على الصعيد العربي:

أدت الانتفاضة إلى تفعيل الوضع العربي جماهيريا ورسميا. وكان لانطلاقتها وشمولها، إضافة إلى دور الفضائيات العربية في النقل الحي للأحداث إلى كل بيت عربي، تأثير كبير على الشارع العربي. الأمر الذي أعاد إلى وعيه القومي قضية فلسطين في المركز منه، ودفعته إلى الشارع متظاهرا مؤيدا للانتفاضة ومشكلا ضغطا على الحكومات العربية، التي استجابت لمطلبه لعقد قمة عربية واستعجالها بعد ان كانت مؤجلة إلى ما بعد عطلة عيد الفطر. هذا عدا عن المطالبات الجماهيرية بإغلاق السفارات الإسرائيلية ومكاتب علاقاتها في بعض البلدان العربية، ومحاولات المتظاهرين الوصول إلى هذه السفارات والهجوم عليها. ودفع ذلك سلطنة عمان إلى قطع علاقاتها مع إسرائيل في حين بقيت الدول الأخرى محرجة من هذه العلاقة رغم المبررات التي أعطتها لاستمرارها.

وانعقدت القمة العربية. وكان انعقادها بحد ذاته وبحضور كافة الدول العربية بما فيها العراق، إنجازا مهما على مستوى فعالية النظام العربي الرسمي. وقد تعددت الآراء في القمة. ففي حين رأى المتفائلون بالنظام الرسمي العربي انها جاءت دون مستوى الاحداث، حيث لم تتخذ قرارات جدية وملزمة خاصة في مقاطعة إسرائيل والضغط على أمريكا، رأى المتشائمون من فعالية النظام العربي ان مجرد انعقاد القمة له دوره، ويشكل إشارة إلى الدول الغربية ان هذه الدول لم تعد تستطع لجم حركة الشارع وضغطه عليها.

ففي حين وصف عبد اللطيف عربيات الرئيس الأسبق للبرلمان الأردني ان نتائج القمة جاءت مخيبة للآمال، يشاركه في ذلك برلمانيون وسياسيون أردنيون آخرون، رأى كل من د. مصطفى برغوثي ود. عزمي بشارة، وأبو علي مصطفى ان مجرد انعقادها يشكل مؤشرا إيجابيا على فعل الشارع العربي، حيث لم تنعقد القمة بكامل الدول العربية منذ عام ١٩٩٠.

كما يرى كل من د. محمد سيد سعيد، وحسين أبو رمان من مركز الأردن الجديد، ان المهم ليس تقييم قرارات القمة العربية، وإنما النظر إلى انعقادها وآلية هذا الانعقاد الذي تم بضغط من الشارع العربي، ولم تتم برغبة بعض الحكومات التي كانت تسعى لتأجيلها وبضغط أميركي.

محمد سيد سعيد: بداية تخصيب للحركة الشعبية العربية

وصف د. محمد سيد سعيد، مدير مركز القاهرة لحقوق الإنسان فعل الانتفاضة على المستوى العربي، بأنها عملت على تخصيب الحركة الشعبية العربية، ورفعتها إلى مستوى فيه نوع من الحضور في القرار السياسي لحكوماتها. إلا ان د. سعيد يرى انها بداية تخصيب، وهي متفاوتة بين دولة عربية وأخرى. ففي حين كانت الحركة الشعبية أوسع في دولة مثل المغرب، كانت ضيقة ومسيطر عليها في دول أخرى مثل دول الخليج. ويرى د. سعيد ان الحركة في الغالب كانت عفوية ولم تنظمها أحزاب سياسية. ويعود ذلك إلى غياب دور الأحزاب نتيجة ترهلها، الأمر الذي افقدها صفة التنظيم وقوة الفعل والتأثير، وأعطى الحكومات فرصة لامتصاصها. ويستثني سعيد التيار

الإسلامي الذي عمل بشكل منظم في حركة الشارع خاصة في مصر. و يرى ان هناك هشاشة غير عادية في عمل الأحزاب الأخرى وعلاقتها بالجمهور، الأمر الذي يضع الأحزاب السياسية العربية أمام ضرورة تطوير فعلها وأدائها.

ويرى د. سعيد ان الشعارات الكبرى التي أطلقتها حركة الشارع العربي كان يمكن، لو توفر لها التنظيم، ان توجه إلى شعارات محددة قابلة للتطبيق مثل شعار مقاطعة البضائع الأمريكية والإسرائيلية، وإعادة إحياء المقاطعة العربية لإسرائيل. إلا ان الانهيار العام في الأحزاب السياسية، والأزمات التي تعانيها لم تعط هذه الحركة شعاراتها القابلة للتطبيق.

ويرى محمد سيد سعيد ان الطريق المسدود الذي وصلت إليه المفاوضات كان بحاجة إلى صدمة، او أزمة تعيد العملية السياسية إلى مسارها القائم على الشرعية الدولية كحد أدنى. ويرى ان القمة العربية خرجت بقرارين مهمين يجب متابعتهما، وهما: قرار المطالبة بلجنة تحقيق دولية، وقرار المطالبة بتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني. وان السعي لتطبيق هذين القرارين يمكن الشعب الفلسطيني من الخروج من مأزق العملية التفاوضية الحالية باتجاه شروط أخرى تقوم على تنفيذ الشرعية الدولية.

حسين أبو رمان: الحركة الشعبية العربية تحدت الإجراءات الرسمية

يرى حسين أبو رمان من مركز الأردن الجديد للدراسات، ان الحركة الشعبية العربية المساندة للانتفاضة الفلسطينية، اتسمت بالعفوية الناتجة عن تراكم الحقد على السياسة الأميركية والإسرائيلية في المنطقة العربية بشكل عام وفي الأراضي الفلسطينية بشكل خاص. وان هذه الحركة لم تأبه بالإجراءات الأمنية الرسمية العربية، الأمر الذي عكس نفسا جديد في حركة الشارع. وتمثل هذا النفس بتحدي الإجراءات الرسمية والضغط على الحكومات، باتجاه الإسراع في عقد القمة العربية.

ويقيم حسين أبو رمان نتائج القمة العربية، بأنها لم تكن بمستوى طموح الشارع. إلا انه يمكن لحركة الشارع إذا ما تواصلت ان تراكم على هذا الانجاز، اذا ما توفر لها عنصر التنظيم والمبادرة.

وعن مقاطعة البضائع الإسرائيلية والأميركية في الأردن، يقول أبو رمان ان البضاعة الإسرائيلية لا زالت غير منظورة في السوق الأردنية. أما البضائع الأميركية، فهناك شركات أميركية توطنت في الأردن من خلال امتيازات لرأسماليين أردنيين، وبالتالي من الصعب التعامل معها كبضاعة أميركية صرفة. هذا عدا عن ان هذه المقاطعة ربما تعمق البطالة القائمة في الأردن.

من جهة أخرى، يرى ليث شبيلات وهو نائب اردني سابق، ان على القوى السياسية الوطنية والقومية في عموم الوطن العربي ان ترفع من مستوى تحديها للحكومات وان تزيد من ضغطها. حيث لا يمكن لهذه القوى ان تبقى تطالب الشعب الفلسطيني بالثبات والصمود وهو يعطي أقصى ما لديه، في حين لا تجرؤ هذه القوى على إسناد العطاء الفلسطيني بتوسيع مبادرتها وتنظيمها واستمرارها.

أين مؤسسة التشريعي من أحداث انتفاضة الأقصى؟

أبو عمرو: إجراءات الاحتلال وإغلاق الأراضي الفلسطينية منع التشريعي من التواصل

حمايل: النواب عملوا في الانتفاضة كافراد ولم يعمل التشريعي كمؤسسة

قد يكون المجلس التشريعي من اوائل المؤسسات الفلسطينية التي حذرت من خطورة زيارة رئيس حزب الليكود الاستفزازية الى باحة الأقصى. وكان التشريعي قد أصدر بيانا في جلسته التي عقدها قبل زيارة شارون إلى الحرم بيوم واحد. وجاء في البيان ان حكومة ايهود باراك قد اتفقت مع شارون على هذه الزيارة. وقد حمل البيان الحكومة الإسرائيلية مسؤولية "المجازر التي قد ترتكب بحق الفلسطينيين نتيجة هذه الزيارة".

الا ان المجلس التشريعي غاب عن الساحة السياسية في اعقاب اندلاع الانتفاضة. ولم يعقد المجلس التشريعي إلا جلستين، كانت الأولى بعد اندلاع الانتفاضة بحوالي عشرة أيام. وتناول فيها التطورات التي حدثت وارتفاع وتيرة القمع الاسرائيلي للانتفاضة خاصة بعد استخدام قوات الاحتلال الاسرائيلي صواريخ "لاو" ضد المدنيين في قطاع غزة. كما أشاد المجلس بدور مصر السياسي الداعم للحقوق الفلسطينية.

وجلب النائب عبد الكريم ابو صلاح من قطاع غزة في تلك الجلسة اجزاء من الاسلحة التي استخدمت ضد سكان القطاع اضافة إلى أجزاء من جسد احد المصابين بتلك الصواريخ.

وجدد المجلس التشريعي في جلسته تلك، تحميل مسؤولية تصاعد الاوضاع للحكومة الاسرائيلية، من خلال بيان ثان اصدره عقب تلك الجلسة. وطلب رئيس المجلس من النواب العمل في دوائرهم الانتخابية والتواجد بين الجماهير خلال احداث الانتفاضة.

وبعد اكثر من عشرين يوما، من بدء الانتفاضة لم يعقد المجلس التشريعي اية جلسة بشأن بحث أحداث الانتفاضة. الأمر الذي أدى إلى بروز عدة تساؤلات حول دور المجلس التشريعي في احداث انتفاضة الأقصى، وأين هو منها. وهو التساؤل الذي اثير خلال ندوة نظمتها دائرة نواب رام الله والبيرة اواخر الشهر الماضي في قاعة مركز بلدنا بحضور عدد كبير من المواطنين.

وبدا واضحا ان اجراءات الاحتلال القمعية ومنها حرمان المواطنين من حرية التنقل طالت العديد من المسؤولين ومن ضمنهم نواب التشريعي. وكان ذلك وفقا لبعض النواب سببا رئيسيا حال دون عقد جلسات كاملة لبحث الأوضاع التي تشهدها الأراضي الفلسطينية.

رئيس اللجنة السياسية في المجلس التشريعي، د. زياد ابو عمرو أوضح أن منع النواب من التنقل هو السبب الرئيسي في اعاقة المجلس التشريعي عن أداء الدور المنوط به في متابعة الأحداث والتواصل مع المواطنين لاطلاعهم على اخر المستجدات.

مقرر لجنة الامن والداخلية في المجلس التشريعي، عبد الفتاح حمايل أضاف بأن المجلس التشريعي لم يعمل خلال الانتفاضة كمؤسسة "وانما كأفراد". وأوضح حمايل أن النواب شاركوا المواطنين في المسيرات اليومية وفي تشييع الشهداء، ومن النواب من تواجد في ساحات المواجهات.

وقال حمايل: "حقيقة، ان المجلس التشريعي بشكل عام انخرط في الحركة الشعبية على اكثر من صعيد. ولم يكن بالإمكان أكثر من ذلك في ظل حالة تقطيع اوصال الوطن التي مارستها قوات الاحتلال الاسرائيلي".

ولم تسمح سلطات الاحتلال الإسرائيلي للنواب الدخول إلى قطاع غزة او الخروج منه. وأشار رئيس المجلس التشريعي احمد قريع خلال الجلسة التي عقدت منتصف الشهر الماضي الى ان نواب جنوب قطاع غزة لم يتمكنوا من الوصول الى شمال غزة، اضافة إلى ان عدد من نواب محافظة جنين لم يستطيعوا الوصول الى مدينة رام الله.

ووصلت اثار الاغلاق ومنع النواب من التواصل ذروتها في الجلسة الاخيرة التي عقدها المجلس في رام الله. حيث لم يستطع حضورها سوى ٢٤ نائبا فقط، كانوا على تواصل مع جلسة لنواب غزة عقدت في ذات الوقت. كذلك اجتمع نواب الخليل وبيت لحم وطولكرم في مناطقهم في ذات الوقت وكانوا على تواصل مع جلسة رام الله.

وأوضح زياد أبو عمرو ان حالة الاغلاق هذه لم تمنع النواب من القيام بدورهم المطلوب.

وقال: "أعضاء المجلس التشريعي نشطوا في مواقعهم. وكنا على سبيل المثال في قطاع غزة في حالة استنفار دائمة، بحضور نائب رئيس المجلس ابراهيم ابو النجا وامين سر المجلس روحي فتوح. وأسهمنا في تنظيم حياة المواطنين هناك بالتعاون مع مختلف المؤسسات". وأضاف: "لا نستطيع القيام باكثر من ذلك".

أما عن دور المجلس في ظل الأحداث، يقول أبو عمرو: "الدور الأساسي للمجلس يتمثل في الاتصال مع البرلمانات العالمية والعربية وتوضيح حقيقة ما يجري على الارض، وشرح الموقف الفلسطيني إزاء كل هذه التطورات. وهذا ما قمنا به على اكمل وجه".

وكان المجلس التشريعي اقر في جلسته "المتقطعة الأوصال" التي عقدت في مختلف المحافظات في ذات الوقت، تشكيل " لجنة أزمة" مهمتها الاتصال مع كافة برلمانات العالم وتحديدا العربية منها لبلورة موقف واضح وموحد.

اما الدور الثاني للمجلس، حسب أبو عمرو، فهو العمل في اوساط الجماهير وهو ما قام به النواب على أكمل وجه على حد قوله. أما فيما يتعلق بعقد الجلسات بانتظام فيرى أبو عمرو أن الإغلاق الإسرائيلي حال دون ذلك.

من جهته قال حمايل: "لم يكن بالإمكان عقد جلسات بنصاب قانوني، لذلك يمكن القول ان مشاركة النواب في الاحداث اليومية للانتفاضة كان بشكل فردي وليس بشكل مؤسساتي تام".

ومن الجدير بالذكر، أن قوات الاحتلال الإسرائيلي لم تسمح للنواب التنقل من وإلى قطاع غزة على الرغم من كونهم يحملون بطاقة (VIP) من الدرجة الثانية. وكانت السلطات الإسرائيلية قد هددت بسحب هذه البطاقات من بعض النواب الذين تعتبرهم فاعلين في تأجيج الانتفاضة.

الفصل من جانب واحد: ثواب أم عقاب؟

المصري: الفصل من جانب واحد مرفوض
النتشة: لدينا خطط ستنفذ حال وقوع احداث
اتحاد الصناعيين: الفصل في الأساس مطلب فلسطيني

إذا كان الفصل هدفاً استراتيجيا للفلسطينيين وكان الفصل في الأساس مطلباً فلسطينيا، فما الذي تم عمله للوصول إلى هذا الهدف؟ وما هي الخطط والبرامج التي تم إعدادها مسبقا لمواجهة احتمال تطبيقه من جانب واحد؟

الفصل موضوع قديم جديد جرى التخطيط له منذ سنوات ويتم التلويح به كلما اقتضت الضرورة ذلك. وغالباً ما يأتي في سياق الضرورة الأمنية او الدعائية من قبيل الحرب النفسية ضد الفلسطينيين. وحاليا يروج الإسرائيليون لخطة الفصل على انها رد على ما يسمونه "حالة العنف" السائدة، أو كرد على احتمال إعلان الدولة الفلسطينية من جانب واحد. ومن المحتمل ان يحدث الفصل كخطوة أحادية الجانب من قبل إسرائيل.

ومن ملامح خطة الفصل التي يتم الحديث عنها في الجانب الإسرائيلي، الفصل الاقتصادي بين الجانبين ووقف النشاط التجاري أو الحد منه بدرجة كبيرة. وقد يتخذ الفصل عدة أشكال، حيث يتم تقطيع أوصال المناطق الفلسطينية وتحويلها إلى كانتونات معزولة ومفصولة عن بعضها وعن العالم الخارجي. ويجري الحديث كذلك عن إبقاء حوالي ٢٠ كم مربع من غور الأردن وإبقاء مناطق "ج" تحت السيطرة الإسرائيلية، وإقامة دولة فلسطينية على حوالي ٤٠٪ من الضفة الغربية. كذلك منع وصول العمال الفلسطينيين إلى إسرائيل مع وجود خطة لاستبدالهم بعمال أجانب. وتجميد المناطق الصناعية المشتركة ومناطق التجارة على خطوط التماس. وقد تعمد إسرائيل إلى وقف إمدادات المياه والغاز والوقود والكهرباء، وعدم السماح باستيراد وتصدير السلع ووقف حركة الأموال من خلال البنوك وعد تحويل الضرائب التي تجبيها إسرائيل من المستوردين الفلسطينيين.

من جهة أخرى، فان الفصل الاقتصادي يتطلب وجود حدود واضحة ويتطلب وجود معابر فلسطينية تمكن الفلسطينيين من تنفيذ التبادل التجاري مع الدول المجاورة ومع غيرها. كذلك يتطلب وجود مطار وميناء وأسطول نقل بري يتمتع بحرية الحركة. كذلك فإن الفصل السياسي أيضا يتطلب ترسيم خط الحدود وحسم قضية المستوطنات التي تعيق أصلا وجود حدود بشكل فعال.

وسواء كان المقصود فصلاً سياسياً بكل ما ينطوي عليه من حدود ومستوطنات، او اقتصادياً بكل ما يعنيه من النشاط التجاري والتداخل في البنى التحتية، فماذا يتوفر لدى السلطة من خطط بديلة او خطط طوارئ على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

وزير العمل، رفيق النتشة يرى ان ذلك يتوقف على موقف الجانب الإسرائيلي، حيث من المتوقع ان يقوموا بعملية انتهاك للأراضي الفلسطينية. وقد يترتب على إعلان الدولة جانب دفاعي يتحول فيه الفلسطينيون إلى شعب مقاتل ويقف في طليعتهم العمال. ويضيف النتشة: "لدينا خطط ستنفذ حال وقوع الفصل، ستستوعب السلطة العمال كعمال مقالين او كعاملين في المؤسسات الرسمية او المصانع والحقول".

وبخصوص قدرة الاقتصاد الفلسطيني على استيعاب عشرات الآلاف من العمال، يقول الوزير النتشة: "لن يستطيع الاقتصاد الفلسطيني استيعاب العمال دفعة واحدة، ومن الطبيعي ان العمال سيتأثرون بالوضع الجديد حيث لا نستطيع الإنفاق عليهم بشكل يساوي دخلهم". وعن إمكانية البحث عن بدائل أخرى، أفاد النتشة بوجود اتصالات مع الدول العربية عن طريق منظمة العمال العربية لكن لم يتم التوصل إلى اتفاقيات مباشرة ومحددة.

أما وزير الاقتصاد والتجارة، ماهر المصري فيرى ان الفصل من جانب واحد مرفوض، ولا يجوز لأي طرف ان يأخذ قراراً بالفصل. وما يطرح او ما يطبق الآن ما هو الا حصار للأراضي الفلسطينية ونرفضه من حيث المبدأ. ويضيف المصري: "إحكام الحصار على الشعب وعدم إدخال البضائع وإخراجها عبر الشاحنات والأسطول البري الفلسطيني ليس

فصلاً بل هو إحكام السيطرة الإسرائيلية على ما تورده لنا".

وبخصوص الوضع الفلسطيني إذا ما طبق الفصل من جانب واحد، يقول المصري: "هذا يؤدي إلى استمرار التوتر في المنطقة لكننا نعمل على ترتيب أوضاعنا ووضع خطة عمل، ولدينا ما يمكن عمله".

عودة شحادة، مدير عام الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، يرى بأن الهدف الاستراتيجي الأساسي للفلسطينيين هو الفصل، وفي الأساس فان الفصل مطلب فلسطيني، أما في حال فرض الأمر من جانب إسرائيل، فيرى شحادة بأن ذلك يشكل خطورة على الطرفين لكننا الأكثر تضرراً حيث ان إمكانية استيعاب الضرر في الوقت الراهن غير واردة.

وبخصوص ما يمكن عمله إزاء هذا الوضع، يقول شحادة: "يمكن استيعاب جزء من العمال في السلطة وجزء آخر في الاقتصاد الفلسطيني إذا تم دعمه فنياً ولوجستياً. كذلك يمكن التوجه للخارج لاستيعاب جزء من العمال وللاستثمار في فلسطين لتوفير فرص عمل".

وبخصوص الوضع الصناعي في الأراضي الفلسطينية ومدى تأثره بالفصل، يرى شحادة انه يمكن التكيف في ظل الفصل مع احتمال بروز مشكلة المواد الخام على المدى البعيد. وأورد شحادة بعض المعطيات على سبيل المثال لا الحصر:

- الصناعات الغذائية:حققت الصناعات الغذائية قفزات كبيرة في السنوات الخمس الأخيرة أصبحت تشكل ٤٠-٤٥٪ من حجم السوق مقابل ٢٠-٢٥٪ قبل ذلك.
- الملابس والأحذية: فلسطين تصدر إلى السعودية ودول الخليج وألمانيا.
- الحجر الخام: فلسطين واحدة من اكبر عشر منتجين في العالم.
- الأدوية: حجم سوق الأدوية الفلسطيني ٧٠ مليون دولار منها: ١٨ مليون دولار أدوية إسرائيلية(٨٠ ٪منها له بديل فلسطيني) ٣٠ مليون فلسطيني والباقي عربي وأجنبي.
- الألبان واللحوم: ٨٠٪ من الحليب إسرائيلي،٣٥٪ من منتجات الألبان فلسطينية ويمكن زيادة هذه النسبة.

ويرى شحادة ان الفصل قد يترتب عليه معاناة وضرر لكنه في النهاية فرصة حقيقية لبناء اقتصاد وطني مستقل. ويضيف: "المطلوب على المستوى الآني تشكيل لجنة من القطاع العام والقطاع الخاص لدراسة موضوع الفصل ووضع تصور حول كيفية مواجهته. أما على المستوى الإستراتيجي، فالمطلوب وضع خطة اقتصادية استراتيجية تأخذ بعين الاعتبار متطلبات بناء اقتصاد وطني فلسطيني مستقل".

هل لعبت الصحافة المحلية دورا بارزا في تغطية انتفاضة الاقصى؟

صحافيون : شروط السلامة والأمان متدنية مقارنة مع الصحافة الأجنبية المصري:الصحافة المحلية نجحت في الوصف والتحريض وأخفقت في التحليل خريشة:الخطاب الإعلامي للإذاعة الرسمية أعرج معلوماتيا

رغم ان مشهد اعدام الطفل محمد الدرة في قطاع غزة على ايدي قوات الاحتلال كان قاسيا جدا ومأساويا للملايين الذين شاهدوه على شاشة التلفاز، الا انه كان مشهدا لن ينساه مصوره طلال ابو رحمة الذي عايشه لحظة بلحظة. وقال أبو رحمة في مقابلة مع محطة (م .ب .سي) انه عاش تناقضا رهيبا بين الرغبة في إنقاذ الطفل واستحالة ذلك مع وقع رصاص الاحتلال، وبين إصراره على توجيه الكاميرا نحو الطفل ووالده لنقل تلك المشاهد التي هزت مشاعر العالم.

وفي الوقت الذي دفعت فيه وسائل الاعلام العالمية والعربية بمراسليها الى الضفة الغربية وقطاع غزة لتغطية أحداث الانتفاضة، إلا أن الصحافيين المحليين كان لهم دور خاص، كونهم جزءا من الشعب الذي يتعرض لقمع الاحتلال، اضافة الى محاولتهم التقيد بمعايير الأداء المهني فيما يتعلق بتصوير الواقع ونقل الحقائق.

وأصيب اكثر من عشر صحافيين محليين خلال تغطيتهم لاحداث انتفاضة الأقصى.

وقد يجد المراقب للعمل الصحافي في ساحة المواجهات

فرقا جوهريا بين الإمكانيات المتاحة للصحافي الاجنبي وبين تلك المتاحة للصحافي المحلي. فمثلا، قلما نجد صحافيا محليا يرتدي بزة واقية للرصاص او خوذة مثلما يفعل الصحافي الأجنبي. ورغم ذلك، يواصل الصحافيون المحليون تغطية الأحداث دون انقطاع وهم يدركون أنهم عرضة للإصابة او الشهادة في أية لحظة.

وقال احد الصحافيين الذي فضل عدم ذكر اسمه "توفير ادنى شروط السلامة و الامان والحماية للصحافي المحلي هي من مسؤولية المؤسسات الصحافية التي يعمل لديها الصحافي. لكن وللأسف، فان المؤسسات الإعلامية المحلية لا تكترث كثيرا بسلامة مراسليها او حمايتهم، خاصة وأنها متأكدة انها ستحصل في النهاية على المادة الإخبارية سواء من صحافييها او من الصحافيين الأجانب". وأضاف: "إلا أننا نشعر ان واجب الصحافي المحلي تجاه هذه الأحداث لا يقل عن الواجب المترتب على كل فلسطيني".

وبعيدا عن تقنيات العمل الصحافي، الا ان نقاد صحافيين اعتبروا ان اداء الصحافي الفلسطيني في تغطية أحداث انتفاضة الأقصى تميز عن أدائه في تغطية الانتفاضة في العام ١٩٨٧. فقد تميز أداؤهم في تغطية الأحداث الحالية نوعا ما بالموضوعية وبالمهنية. وفي هذا السياق، أشار الكاتب حسن البطل الى ان الصحافي المحلي اكتسب خبرة متراكمة. وقال: "اصبح الصحافي المحلي اكثر مهنية واحترافا في اعطاء الحدث بعده الاجتماعي والإنساني والثقافي والسياسي".

ورغم ان البطل هو من كتاب الرأي المعروفين، الا انه قال ان المراسل الصحافي اجاد عمله في تغطية الاحداث بشكل افضل من كتاب الرأي.

أما الصحافي تحسين يقين فاعتبر ان العمل الصحافي الفلسطيني ما يزال يفتقر إلى الأسلوب الإنساني في تغطية الاحداث، مشيرا الى ان هذه قضية مهمة ويجب توفرها خصوصا وان الانتفاضة أخذت بعدا إعلاميا. وقال: "من خلال متابعتي للصحف اليومية وحتى الوسائل الاعلامية الاخرى، وجدت ان هناك نوعا من التكرار في سرد الأخبار، وافتقارا للبعد الإنساني في قضية الشهيد مثلا. حيث يجب تطوير وتوسيع الخبر عن الشهيد والتركيز على البعد الإنساني لحياته".

وتميزت بعض الصحف بهذا النوع من السرد الإخباري حيث عمدت بعض الصحف الى التركيز على القضايا الانسانية فيما يخص الشهداء والجرحى. وهذا ما يؤكده نبهان خريشة، مدير مركز الموارد الاعلامية التابع لجامعة بيرزيت. وأشار خريشة إلى أن بروز القصة الصحافية في الاعلام المحلي كان من الايجابيات التي طرأت على الاعلام المحلي بشكل عام، والصحف المحلية بشكل خاص. وقال: "القصة الصحفية حولت الشهيد من رقم إلى قضية إنسانية يدخل بها التاريخ".

وبحسب خريشة، فإن الصحف المحلية وضعت المواطن الفلسطيني في صورة الحدث، مشيرا إلى أن من معوقات عمل الصحف المحلية هو مدى انتشارها مقارنة مع انتشار الفضائيات. ويرى خريشة أن من الإيجابيات التي طرأت على عمل الصحف المحلية خلال الأحداث، أنها نقلت الموقف الرسمي للقيادة الفلسطينية بشكل اكثر وضوحا مما نقلته المحطات الفضائية.

وقال خريشة ان الصحف المحلية تميزت، من الناحية المعلوماتية، عن محطات التلفزة والاذاعة الرسمية، واصفا الخطاب الاعلامي للاذاعة الرسمية بأنه "أعرج من الناحية المعلوماتية".

واتفق مراقبون بان الاعلام المحلي لعب دورا سلبيا في تهويل بعض الاخبار وعدم نقلها على حقيقتها، الامر الذي ترك انطباعا بعيدا عن الواقع لدى الجمهور. وقال خريشة ان العديد من وسائل الاعلام المحلية لم تهتم بمصداقية الخبر بقدر ما اهتمت بسرعة نشره الأمر الذي أدى في بعض الأحيان إلى إثارة الرعب بين المواطنين. وكان خريشة يشير بذلك الى بعض المحطات الخاصة، وأضاف: "رغم ذلك، لا نستطيع ان نضع جميع وسائل الإعلام في سلة واحدة".

الا ان غالبية المحطات الخاصة تؤكد انها اعتمدت آلية دقيقة في نقل الخبر. وليس صحيحا انها عمدت الى تهويل الأخبار. وبرهنت المحطات الخاصة ان لها دورا فاعلا في متابعة الاحداث وتغطيتها، وذلك من خلال التجاوب السريع للمواطنين مع أية دعوة تصدر عن هذه المحطات. وعلى سبيل المثال استجاب اكثر من اربعة الاف مواطن لدعوة، وجهت من خلال المحطات الخاصة العاملة في رام الله، للمشاركة في مسيرة تضامنية مع اهالي مدينة الناصرة حينما احتدمت الاشتباكات مع قوات الشرطة الاسرائيلية هناك. والملفت للنظر ان الدعوة وجهت قبل انطلاق المسيرة بنصف ساعة فقط.

صحافيون اخرون قالوا ان سبب الاخطاء في نقل الاخبار ، وما ينتج عنها من تهويل او عدمه " هو غياب العنوان الرسمي الاعلامي للسلطة الوطنية، والذي يمكن أي صحافي من التأكد من أي خبر كان".

وشكلت هذه القضية محورا اساسيا للحوار خلال نقاش نظمه مركز السكاكيني في نهاية الشهر الماضي، وشارك فيه العديد من العاملين في وسائل الاعلام المحلية والاجنبية. وخرج المجتمعون في نهاية اللقاء بتوصية مفادها: "الدعوة إلى إقامة غرفة عمليات للصحافة الفلسطينية، وتسهيل الوصول الى مصدر معلومات رسمي دقيق".

وأشار الى القضية مرارا الكاتب الصحافي هاني المصري، مدير المطبوعات والنشر في وزارة الإعلام. يقول المصري: "قلت ولا زلت اقول بأنه يجب توفير مكتب صحافي رسمي للسلطة الوطنية لتسهيل نقل الموقف الفلسطيني الرسمي ازاء أي قضية من القضايا، وبأقصى سرعة".

وعن رأيه في دور الصحافة المحلية خلال احداث انتفاضة الاقصى، قال المصري: "لعبت الصحف المحلية دورا مهنيا جيدا. إلا انه غلب عليها الطابع الوصفي والتحريضي اكثر من تحليل أبعاد ما يجري على الساحة السياسية". وأضاف: "الصحافة المطبوعة في هذا المجال لها الدور الأكبر ، خاصة وان التلفزيون والاذاعة يعتمدان الصورة ونقل الحدث بشكل سريع، ومن المفترض ان تتولى الصحافة المطبوعة قضية التحليل".

ورغم انه اشار الى نوع من التطور على صعيد الصحافة المحلية، الا ان المصري يرى ان الصحافة المحلية لم تعط حيزا كافيا للرد على الادعاءات الاسرائيلية في قضية من القضايا. وقال: "رغم تراجع تأثير الصحافة الإسرائيلية على الرأي العام الفلسطيني والعالمي، إلا ان دور الصحافة المحلية لا يزال ضعيفا في الرد على الادعاءات الإسرائيلية".

انتفاضة الأقصى مشرقة على الأرض ومشوشة في الخارج

بقلم: داوود عبد الهادي

صحيح أن الإعلام وحده لا يضمن النصر، لكن يصعب بدونه تحقيق أي إنجاز داخلي أو خارجي. فما بالكم إذا كان الحديث يدور عن انتفاضة الأقصى وعن الأداء الإعلامي الفلسطيني؟

قدر لي في الأسابيع الثلاثة الأولى من انتفاضة الأقصى أن أكون في السويد وهي للحقيقة من البلدان الأوروبية الأكثر تعاطفا مع القضية الفلسطينية، وإعلامها من أكثر الإعلام الأوروبي تأييدا للشعب الفلسطيني. وبخصوص التغطية الإعلامية في التلفزة السويدية فهي تعتمد على مراسل واحد فقط يقيم في قبرص يغطي منطقة الشرق الأوسط حتى إيران. وهذا يعني بطريقة أو بأخرى أن أي مواطن سويدي يريد متابعة أكثر لما يحدث في هذه المنطقة، عليه أن يتابع مثلا إما محطة CNN أو محطة BBC اللتان تفردان مساحة أكبر لأي أحداث عنف أو نزاعات. في حين تهتم التلفزة السويدية ببث ريبورتاجات عن الحياة اليومية أو القضايا الحياتية للناس.

المهم، يوم الخميس الموافق ٢٠٠٠/١٠/١٢ ، طفحت شاشة CNN بمشاهد من رام الله تتعلق بمقتل جنديين إسرائيليين على يد فلسطينيين في مقر الشرطة، وبموجة من التصريحات والتعليقات الإسرائيلية على الحادث. الملفت للنظر وتحديدا بالنسبة للسويديين، هو غياب أي تصريح رسمي فلسطيني، أو أية رواية فلسطينية عن الحادث أو أي سيناريو يخبر عما حدث حتى وإن كان "مفبركا"!

تصوروا كيف يمكن لمشاهد سويدي عادي أن يفهم ما يراه على الشاشة وما يسمعه من رواية إسرائيلية محكمة ومحبوكة جيدا بخصوص مقتل الجنديين الإسرائيليين، وبهذه الطريقة التي تفنن الناطق الرسمي للحكومة الإسرائيلية والناطق العسكري باسم الجيش في وصف "وحشيتها وفظاعتها" في ظل غياب رواية فلسطينية مقابلة؟ طبعا بعدها بساعات بثت وسائل الإعلام مشاهد من عمليات القصف الإسرائيلي لمدينتي رام الله وغزة. عملية القصف هذه طبعا سبقها تعبئة إسرائيلية إعلامية عالمية أدت إلى التقليل من شأنها لدى

الرأي العام واعتبرت كردة فعل رمزية على ما اقترفه الفلسطينيون في رام الله.

بالتأكيد، فقد تنفس الإسرائيليون يوم الخميس الصعداء خصوصا بعد ما كانت قد أحدثته مشاهد قتل الطفل محمد الدرة في حضن والده. لقد اهتزت مشاعر الأوربيين والعالم لهذه الفعلة النكراء، وأحرجت إسرائيل أيما إحراج وانتصر الفلسطينيون في الإعلام وأمام الرأي العام الدولي. إلا أن ما حصل يوم الخميس وكيفية التعاطي معه إعلاميا كان بمثابة هدف التعادل للإسرائيليين على الأقل في الخارج.

هذه الحادثة تدفعنا للحديث عن الأداء الإعلامي الفلسطيني وعن الخطاب الإعلامي الفلسطيني الموجه للخارج. آخذين بعين الاعتبار ما لدى الجانب الفلسطيني من نقاط قوة تتمثل في عدالة قضيته وفي كونه شعب يرزح تحت الاحتلال ويكافح في سبيل الخلاص منه ويدفع في سبيل ذلك هذا الكم الكبير من الشهداء والجرحى والمعوقين. كل ذلك كان بالإمكان توظيفه على الوجه الأكمل لو توفرت لدى السلطة الوطنية الفلسطينية استراتيجية إعلامية وخطة إعلامية محكمة تنتج خطابا إعلاميا يستطيع مخاطبة وإقناع الرأي العام العالمي.

إزاء ذلك، لا بد من إيجاز بعض مظاهر الخلل في هذا الأداء الإعلامي الفلسطيني كما تبدو في الخارج:

■ عدم وجود ناطق إعلامي رسمي باسم السلطة وعدم وجود ناطق إعلامي عسكري باسم قوات الأمن الفلسطينية. وهذا أدى تشويش الموقف الرسمي الفلسطيني خصوصا وأن المشاهد يجد نفسه أمام عشرات التصريحات والروايات الفلسطينية المتباينة أحيانا والمتضاربة أحيانا أخرى. كل ذلك مقابل رواية إسرائيلية واحدة وموحدة ورسالة إعلامية مدروسة ومحكمة.

■ عدم وضوح الموقف السياسي الفلسطيني إزاء انتفاضة الأقصى فيما يتعلق بطبيعتها وأهدافها وسقفها. وأكثر ما كان يهم المشاهد في الخارج معرفته: هل ستستمر الانتفاضة؟ هل تقف السلطة وراءها؟ هل هي إعلان عن موت عملية السلام؟ هل هي بديل عن المفاوضات أم هي لتحسين شروط التفاوض؟ هل هي استراتيجية أم تكتيك؟ طبعا كانت الإجابات الفلسطينية غير واضحة وتدلل على نوع من الإرباك وعدم وضوح الرؤية.

■ التباين في الأرقام والإحصائيات: كثرت التصريحات المتباينة والمتضاربة بشأن عدد الضحايا وبشأن الخسائر الاقتصادية، وبشأن عدد العمال ونسبة البطالة. وهذا أثر بشكل أو بآخر على مصداقية الرواية الفلسطينية.

■ مظاهر العسكرة والسلاح: حتى في تشييع جثامين الشهداء، تطغى صور المسلحين والمقنعين وهم يطلقون النار في الهواء، وتغيب مشاهد الحزن وتغلب الزغاريد الدموع. وقد يكون هذا مفهوما في السياق النضالي الفلسطيني لكنه مبهما ومضللا للمشاهدين من الثقافات الغربية والعالمية الأخرى.

■ مشاهد الأطفال والمسلحين: غالبا ما يبرز في الإعلام الخارجي صور الأطفال في المقدمة وعلى مقربة من الحواجز فيما المسلحون الفلسطينيون يطلقون النار بكثافة وعشوائية، وفي المقابل تبرز صورة الجنود الإسرائيليين وكأنهم في حالة دفاع عن النفس أمام وابل الرصاص والحجارة.

هذه المشاهد المنتقاة بعناية ودقة، مع ما يرافقها من رواية إسرائيلية ملغومة، وفي ظل غياب خطاب إعلامي فلسطيني مقنع ومؤثر، تدفع المشاهد في الخارج باتجاه الميل إلى الرواية الإسرائيلية القائلة بأن ما يحدث على الأرض هو عنف فلسطيني ضد الإسرائيليين تدعمه السلطة وتشجعه. بهذا يصبح الجاني هو الضحية وتصبح الضحية هي الجاني. ولو أخذنا قضية الأطفال على سبيل المثال، لرأينا كيف تنجح ماكينة الإعلام الإسرائيلية في قلب الحقائق وفي حصد التعاطف والتفهم للموقف الإسرائيلي. الرواية الإسرائيلية الشائعة في الخارج تقول بأن السلطة تخرج الأطفال من مدارسهم وتزج بهم في المواجهات. وقد فعلت هذه الرواية الإسرائيلية مع توليفة من المشاهد المختارة للأطفال الفلسطينيين وهم يتقدمون الصفوف فعلتها في الرأي العام في الخارج. وقد بلغ الأمر بملكة السويد (وهي معروفة بدفاعها عن حقوق الأطفال) أثناء زيارتها للأمم المتحدة إلى حد القول: "يجدر بالآباء الفلسطينيين العناية بأطفالهم وذلك أفضل من إرسالهم إلى الشوارع لقذف الحجارة."

ختاما، قد يكون الإعلام الفلسطيني نجح في عملية التعبئة الوطنية والتحريض محليا وعربيا، لكنه ودون شك، أخفق في بلورة خطاب إعلامي إنساني وعقلاني واع يفعل فعله في الرأي العام الغربي والدولي عموما. وعليه لا بد من استخلاص العبر مما كان لإنقاذ ما يمكن أن يكون.

" حرب الرايات "

تزاحم الرايات في المسيرات الشعبية:

هل هي تكريس للوحدة الوطنية بين الفصائل، أم حرب رايات لكسب الشارع؟

انتقد النائب عباس زكي "صراحة " ما وصفه بالتنافس غير النزيه بين الفصائل والأحزاب الوطنية والإسلامية لاستقطاب الشارع الفلسطيني من خلال التنافس على رفع الرايات خلال المسيرات أو خلال تشييع شهداء انتفاضة الأقصى.

وقال زكي في جلسة المجل س التشريعي التي عقدت أواخر الشهر الماضي في رام الله: "بصراحة، التنافس على رفع الرايات لإثبات وجود كل فصيل في المسيرات أسهم في حرف المسيرات عن مسارها الأساسي".

ولم يكن زكي هو الوحيد الذي لاحظ هذه الظاهرة، الا انه قد يكون أول من تحدث عنها بصراحة في المجلس التشريعي الذي كان يبحث في جلسته تلك أوضا ع انتفاضة الأقصى وتأثيراتها.

وكانت قضية رفع الرايات بألوانها المختلفة خلال المسيرات الشعبية التي انطلقت في مختلف المحافظات، مثار نقاش واهتمام ممثلي الفصائل في لجان التنسيق. وأشار ممثلو مختلف الفصائل إلى ان قضية الرايات بحثت في مختلف الاجتماعات، وكانت الأغلبية تشدد على ضرورة الالتزام برفع العلم الفلسطيني فقط خلال المسيرات وذلك تعبيرا عن التفاف الشعب الفلسطيني بكافة فئاته وفصائله حول قضيته الوطنية والمصيرية، وهي: "الاستقلال ودحر الاحتلال".

وأكد الأمين العام للاتحاد الديمقراطي، صالح رأفت على ان هذه القضية طرحت مرارا، مشيرا إلى ان حزبه كان دائما مع الطرح القائل: "إذابة كافة الألوان السياسية والتوحد تحت العلم الفلسطيني". وقال رأفت: "لكن هناك فصائل لم تلتزم بذلك، وأصرت على رفع علمها كتعبير عن تواجدها في أية مسيرة".

وكان شعار الوحدة الوطنية هو الشعار الرئيسي لغالبية المسيرات الشعبية. في حين تذمر المواطنون مما وصفوه: "حرب الرايات" بين الفصائل. وهو الأمر الذي أشار إليه النائب زكي.

وكان ممثلو الفصائل والقوى الوطنية والإسلامية في محافظتي رام الله والبيرة، اتفقوا على توحيد كافة الرايات براية واحدة هي العلم الفلسطيني فقط. لكن ممثل إحدى الفصائل قال: "أحد الفصائل أخل بالاتفاقية ورفع راياته في مسيرة اتفقنا على ان تكون موحدة، كي يظهر أمام وسائل الإعلام ان المسيرة له".

وأكد على ذلك عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية عمر عساف، الذي اتفق على أهمية غياب كافة هذه الرايات لصالح العلم الفلسطيني فقط .

ورغم تأييدهما لعدم رفع رايات الفصائل في المسيرات الشعبية والتمسك بالعلم الفلسطيني فقط، اتفق عساف ورأفت على ان وجود تلك الرايات في المسيرات إلى جانب العلم الفلسطيني ليس بالضرورة ان يكون ظاهرة سلبية.

واستدرك رأفت قائلا: "قد تشير هذه الظاهرة إلى قضية التعارض في الموقف السياسي. وهذا موجود بالفعل. كما أن وجود رايات الأحزاب والفصائل في المسيرات إلى جانب العلم الفلسطيني، هي مؤشر على ان كافة الفصائل والأحزاب براياتها التحمت سوية تحت العلم الفلسطيني. وهذا ما تجسد خلال المسيرات". وقد اتفق عساف مع رأفت في هذا الأمر.

لكن الأمر لم يقتصر على رفع الرايات في المسيرات، بل تعداه إلى رفع الرايات على السيارات الخصوصية بمناسبة ومن غير مناسبة.

ممثلو مختلف الفصائل والأحزاب اتفقوا على أن من أهم إيجابيات انتفاضة الأقصى هو تجسيدها للوحدة الوطنية. وقد تجلى ذلك من خلال بيانات الفعاليات اليومية التي تصدر بشكل أسبوعي باتفاق ١٣ فصيلا وحزبا.

مروان البرغوثي، أمين سر حركة فتح في الضفة الغربية، أشار إلى أن الوحدة الوطنية الفلسطينية جسدتها دماء

الشهداء الذين سقطوا خلال الانتفاضة. إلا ان البرغوثي لم يخف قناعته بان الوحدة الوطنية وان تجسدت من خلال الاتفاق على صيغة البيان، فإنها ما تزال بحاجة إلى آلية تجسدها بالشكل الصحيح. ويرى البرغوثي أن ذلك يتحقق من خلال الاتفاق على برنامج سياسي للانتفاضة واضح المعالم والأهداف.

وقال البرغوثي: "الانتفاضة يجب ان تدفعنا إلى مراجعة مسلكياتنا على مختلف الأصعدة. وهذا ينطبق على كافة المؤسسات الرسمية والأهلية، وينطبق كذلك على الفصائل والأحزاب التي أصبحت تعاني من الترهل". وأضاف: "عقدت مئات الاجتماعات في السابق بين الفصائل والأحزاب من اجل تكريس الوحدة الوطنية، لكن دون جدوى. إلا أن انتفاضة الأقصى فرضت عليها التوحد في الشارع وفي ساحات المواجهة. وهذا ما يدفعنا إلى ضرورة إعادة تقييم أوضاعنا وصولا إلى وحدة وطنية حقيقية وفاعلة".

من جهته، عارض النائب عزمي الشعيبي مقولة ان هناك وحدة وطنية فاعلة. وقال: "لو نظرنا إلى الأمر بقدر أكبر من العمق، لوجدنا انه ليس هناك وحدة وطنية فاعلة". وبحسب الشعيبي، فانه يترتب على المجلس التشريعي لعب دور هام في تجسيد هذه الوحدة، "بل يجب عليه المبادرة إلى العمل على تجسيدها".

واقترح الشعيبي بان يبادر المجلس التشريعي إلى عقد جلسات متخصصة، تخصص كل منها لبحث قضية معينة وبالتفصيل. يكون منها جلسة خاصة لبحث قضية الوحدة الوطنية.

وبغض النظر عن اتفاق الآراء أو اختلافها إزاء ظاهرة "حرب الرايات"، تبقى حقيقة ان أموالا كثيرة تنفقها الفصائل في إعداد كميات كبيرة من الرايات بهدف واحد ووحيد هو إظهار نفسها في أي حدث وفي أية مناسبة.

رئيس التحرير:
د. جورج جقمان

هيئة التحرير:
مي الجيوسي، داوود عبد الهادي
جبريل محمد، أريج حجازي، شهاب محمد

Ramallah, P.O Box 1845,
Tel : (972) 2- 2951108
Fax : (972) 2- 2960285
email : muwatin@muwatin.org

التنفيذ والاشراف الطباعي مؤسسة ناديا للطباعة والنشر، تلفون: 0919 296 ـ 02